الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"أهمية الرقابة في العمل والدوائر الحكومية ومستوى الإهتمام بها"

إعداد الباحث:

احمد ابراهيم محمد الشمري

بلدية معان الكبرى

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

في السنوات الأخيرة، وصل مستوى الاهتمام في أهمية الرقابة في العمل والدوائر الحكومية في هذا البحث، هدف البحث الحالي إلى توضيح أهمية الرقابة في العمل والدوائر والحكومية ونظراً تعد الرقابة المالية من العناصر الأساسية للعملية الإدارية والتي تشمل: التخطيط، والتنظيم والقيادة والتنسيق بالإضافة إلى الرقابة بأنواعها المختلفة وقد تطورت أهمية الرقابة المالية مع تطور دور الدولة من (الدولة الحارسة) التي تهدف إلى المحافظة على الأمن الخارجي وحفظ الأمن الداخلي والفصل في المنازعات بين الأفراد، تم إستخدام المنهج الإستقرائي في البحث الحالي لتعزيز الإطار النظري بالإعتماد على الدراسات السابقة للموضوع الحالي.

المقدمة:

تهتم الشركات الحديثة بتوسيع قوتها العاملة، وتطبيق مبدأ الاستمرارية، ومواكبة التطورات في مختلف القطاعات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية. تتمثل رؤية الشركة وأهدافها في إنشاء نظام يحمي الأصول من الهدر والضياع، ويزيد من كفاءة الإنتاج، ويجذب المستثمرين من خلال عكس المعلومات الواضحة في التقارير المالية التي تصدرها.

مع تقدم الاقتصاد والتكنولوجيا، تظهر المشاريع واسعة النطاق وتشتد المنافسة في جميع الصناعات، ويتزايد الاهتمام بالرقابة الداخلية كنظام لتحقيق الخطط والأهداف التي حددتها إدارة الشركات. أيضا، كانت المصداقية ضعيفة للغاية في ذلك الوقت. على عكس الشركات العملاقة الأخرى ، مثلت مهارتها إنشاء بيئة خاضعة للرقابة للموظفين للامتثال لسياسات وإجراءات إدارة الأزمات التي وضعتها الشركة. وتسبب في الانهيار التالي: شركة كارني. نظام الرقابة الداخلية هو أحد الأنظمة التي تؤثر على أداء المنظمة ويلعب دورًا مهمًا في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. إنه شرط أساسي وضروري لنجاح الأعمال وهو مفهوم شامل يشمل جميع الضوابط المتعلقة بالإدارة الإستراتيجية وعمليات الإدارة ، وتوسيع أنشطة الأعمال والعمليات لتشمل تنظيم الأعمال.

الضوابط الداخلية مهمة للشركة، والضوابط الداخلية الضعيفة تزيد من مخاطر المعلومات المقدمة للمستثمرين، وتزيد من تكلفة رأس مال الشركة، وتزيد من التحيز المتعمد أو غير المتعمد، وقد تزيد الأرباح بشكل غير فعال. أو عملية فاشلة. الأنشطة التجارية التي تضر الشركة من أجل تحقيق الربح دائمًا، كما أن ضعف نظام الرقابة الداخلية للشركة يؤدي إلى انخفاض في مركز الشركة وقيمتها.

الدرسات السابقة

دراسة رحاحلة، (2016)، فاعلية وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعة الأردنية وسبل تفعيلها: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة فعالية وحدة التدقيق الداخلي في الجامعة الأردنية، من وجهة نظر العاملين في الوحدة نفسها ، ومن وجهة نظر القادة الإداريين في الجامعة أيضًا.

تكون مجتمع الدراسة من 270 شخصًا، تم توزيع استبيان صحيح وموثوق بينهم. أظهرت نتائج الدراسة أن درجة فعالية وحدة التدقيق الداخلي بالجامعة من وجهة نظر العاملين في الوحدة نفسها لم تكن عالية جدًا.

لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الفعالية المتصورة بين تصور الموظف للوحدة وتصور القائد الإداري.

وأوصت الدراسة بتكثيف التفتيش الميداني في الوحدة وجعل الوحدة مستقلة بدلاً من أن تكون تحت سيطرة إدارة الجامعة. كما اقترحت الدراسة دعم الوحدة بموظفين مؤهلين تأهيلاً جيدًا.

دراسة عز الدين, & عمر زهير عز الدين، (2015)، أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي دراسة ميدانية على الجامعات الاردنية الخاصة: هدفت الدراسة إلى توضيح أثر فعالية الرقابة الداخلية على أداء نظام المدقق الداخلي من خلال دور الوسيط في خصائص التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الخاصة. تكون مجتمع الدراسة من جامعات أردنية خاصة تقع ضمن رأس مال عمان (7) جامعات، وشمل عينة الدراسة مدراء ماليين ومحاسبين ومراجعين داخليين ولجان تدقيق عاملة في الجامعات الأردنية الخاصة الواقعة ضمن رأس مال عمان بمبلغ (61) شخصياً. لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استخدام كل من تحليل الانحدار متعدد البساطة وتحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: هناك تأثير كبير لفاعلية نظام الرقابة الداخلية (تقييم المخاطر والمعلومات والاتصال) على أداء المدقق الداخلي في الجامعات الأردنية الخاصة على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهناك تأثير كبير للرقابة الداخلية. خصائص التدقيق (الاستقلال والكفاءة المهنية) على أداء المدقق الداخلي في الجامعات الأردنية الخاصة عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهناك تأثير كبير لفعالية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي في الجامعات الأردنية الخاصة من خلال خصائص التدقيق الداخلي كمتغيرات وسيطة على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أوصت الدراسة بأن نظام الرقابة الداخلية في الجامعات الأردنية الخاصة بسيطة ومفهومة ومكتوبة من حيث الممارسة والتطبيق خالية من التعقيد مع الحاجة إلى توفير المرونة. التركيز على فحص الضوابط المحاسبية الداخلية، والتقييم من المدقق الداخلي، وتحديد مخاطر الرقابة الداخلية واتخاذ إجراءات التدقيق المناسبة.

دراسة كاريوكي، 2017، تفعيل نظام مراقبة وتقييم فعال للحكومة المحلية: تواجه جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري تحديات كبيرة في ضمان تقديم خدمات عالية الجودة ومستدامة تلبي توقعات المواطنين. يريد الجمهور حكومة محلية لا تستجيب لاحتياجاتهم فحسب، بل تقدم أيضًا خدمات عالية الجودة بشكل منصف لجميع الناس بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. للأسف، كان تقديم الخدمات الأساسية في دوامة هبوطية، تميزت باحتجاجات مجتمعية مستمرة في العديد من البلديات المحلية. فرضيات المقال أن البلديات بحاجة إلى أنظمة مراقبة وتقييم فعالة لتعمل على النحو الأمثل. الأهداف: سعى المقال إلى إظهار أن المراقبة والتقييم هي أداة إنمائية مهمة تحتاج إلى دعم من القيادة السياسية والإدارية للبلديات لضمان عملها على النحو الأمثل من خلال تقديم خدمات تستجيب للمواطنين. الطريقة: ركزت الدراسة على مقاطعة كوازولو ناتال، ثاني أكبر مقاطعة في جنوب إفريقيا، والتي يغلب عليها الطابع الريفي مع وجود فقر كبير وتخلف. استخدمت الدراسة تصميمًا تشاركيًا متعدد الأساليب، يشتمل على مناهج كمية ونوعية. النتائج: وجدت الدراسة أن قدرة المراقبة والتقييم منخفضة في غالبية البلديات إلى جانب المترو. كانت البلديات غير مزودة بموارد كافية مع موظفين بشريين مؤهلين للرصد والتقييم، مما أدى إلى خنق قدرتها على تقديم خدمات مراقبة وتقييم الجودة.

خلص المقال إلى أن المراقبة والتقييم الفعالين في الحكومة المحلية التي تستجيب لاحتياجات المواطنين هي ضرورة غير قابلة للتفاوض بالنسبة للحكومة. وأوصت بتزويد البلديات بالموارد الكافية مع الرصد والتقييم المختصين للموظفين. وهذا مهم لتعزيز قدرتها على تقديم خدمات رصد وتقييم فعالة.

الإطار النظري

الرقابة

تُعرف الرقابة على أنّها عملية يتمّ من خلالها التأكد من أنّ كل شيء يسير في المنظمة وفقاً لمجموعة من الخطط والتعليميات الموضوعة والصادرة، إضافةً للمبادئ المعتمدة، وتكون موجودة بطريقة تمكن المواطن من الكشف عن مواضع الضعف فيها وكذلك تصحيحها، والبعض الآخر يعرفها على أنّها وظيفة إدارية تهتم بقياس أداء وأسلوب الرقابة المثالية في المنظمة، من خلال التنبؤ بالمشكلات التي ستحدث قبل وقوعها ومحاولة تحديدها وتجنبها، وللرقابة ثلاثة أنواع، الأولى هي الإدارية والثانية هي القضائية إضافةً للسياسية، ويقوم كل واحد منها بمراقبة وجهات معينة ومختلفة.

أهمية الرقابة:

تعد الرقابة من الوظائف الإدارية المهمة؛ وذلك لأنّها تُساهم في التأكد من فاعلية وظائف الإدارة السابقة، ومن الممكن تلخيص أهمية الرقابة بناءً على النقاط الآتية:

- ترتبط الرقابة بشكل موثوق مع وظائف العملية الإدارية، فتؤثر وتتأثر بها؛ وذلك نتيجة للتفاعل المشترك بين هذه الوظائف؛ من أجل تحقيق أهداف المنشأة.
- تُمثل الرقابة النتيجة النهائيّة للمهام، والوظائف الخاصة بالمنشأة؛ حيث تُستخدم لقياس كفاءة الخُطط المُطبقة، وطُرق تنفيذها.
- تساعد الرقابة المديرين على التحكم بالأخطاء، والكشف عنها عند وقوعها؛ وذلك من أجل إيجاد حلول لها.
- تعتبر الرقابة من الوسائل المناسبة لتعزيز تأقلم وتجاوب المنشآت مع التغيرات البيئيّة.

انواع الرقابة

1. الرقابة القانونية

ويتم في هذا النوع من الرقابة مطابقة العمل ذي الآثار المالية للقانون أو بمعنى أدق مطابقته لمختلف القواعد القانونية التي تحكمه شكلا وموضوعا.ويندرج تحت هذا النوع من الرقابة صلاحيات الديوان في توجيه النظر في أي نقص يجده في التشريع المالي أو الإداري وله تعلق بالأمور المالية والتثبت من أن القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالأمور المالية والحسابات معمول بها بدقة.

2. الرقابة المحاسبية

وفي هذه الرقابة يتم تدقيق مختلف الجوانب التفصيلية للمعاملات المالية من حيث تفاصيل تحصيلات الإيرادات وحساب النفقات وسلامة القيود ومطابقتها للقواعد والأطر المحاسبية وباختصار فهي رقابة مستندية حسابية.

3. الرقابة المالية

وتعرف هذه الرقابة على أنها منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والإدارية فهي حزمة من الرقابات المتعددة التي تمارس في وقت واحد بهدف التأكد من صحة وسلامة التصرفات المالية من كافة النواحي بغية المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق أعلى درجة من الفعالية في النتائج المرجوة من إنفاق المال العام أو تحصيله.

4. الرقابة الإقتصادية

يمارس الديوان هذا النوع من الرقابة نظرا لأهميتها البالغة، حيث يقوم الديوان بمراجعة نشاط السلطات العامة والمؤسسات والدوائر لجهة نفقاتها الإنمائية ومراقبة النفقات للمشاريع الكبرى والاهتمام بالقضايا الكبرى والمشاركة في اللجان التي تبحث وتناقش القضايا الاقتصادية العامة.

5. الرقابة الفنية أو رقابة الاداء

يقوم ديوان المحاسبة بمتابعة مدى تقدم العمل في المشروعات الإنمائية أو تأخره أو تعثره ويلفت النظر إلى أي خلل أو انحراف يراه فيها، ويقوم الديوان بهذه الرقابة من خلال مراقبات الديوان في الجهات الخاضعة لرقابته حيث تقوم بمراقبة سير العمل في المشروعات الإنمائية التي تقوم بها هذه الجهات وذلك بأعلام الديوان عن أي تأخير أو تباطؤ أو تعثر في المشروعات التي يجري العمل بها لمخاطبة الدوائر المختصة حول ذلك لبيان أسباب التعثر أو التأخير لمحاسبة المتعهدين أو اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تحقق الأهداف المرسومة لهذه المشاريع من اجل الاستفادة منها بالشكل لأمثل، كما يقوم الديوان بهذا النوع من الرقابة في مركز الديوان وذلك عند متابعة الدوائر فيه (الهندسية) لبعض المشاريع وبيان تقدم العمل بها أو تحديد المشاكل المتعلقة بتنفيذها.

6. الرقابة الإدارية

يستند ديوان المحاسبة في ممارسة هذا النوع من الرقابة على المادتين (13) و (14) من قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952 حيث تبيح المادة (13) لرئيس الديوان أن يوجه النظر إلى أي نقص يجده في التشريع المالي أو الإداري وله تعلق بالأمور المالية كما تبيح المادة (14) لرئيس الديوان أن يطلع على جميع التقارير والمعلومات الواردة من المفتشين سواء أكانوا ماليين أو اداريين ولها تعلق بالأمور المالية وعلى تقارير التحقيق في المخالفات التي لها مساس بالأمور المالية وان يطلب تزويده بكل ما يريد الإطلاع عليه من معلومات وإيضاحات من جميع دوائر الحكومة مما له مساس بأعمال دائرته ويندرج تحت هذا النوع من الرقابة رقابة التعيينات في الدوائر والوزارات والمؤسسات الحكومية وكذلك الترفيعات والترقيات.

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أساليب الرقابة

يعتمد تطبيق الرقابة على أساليب متعددة ومتنوعة من حيث شمولها، ودقتها، وفيما يأتي معلومات عن أهمّ أساليب الرقابة:

الرقابة بالاستثناء: هي عبارة عن أسلوب رقابيّ يعتمد على مراجعة الأخطاء المهمة، وتجاوز الأخطاء البسيطة؛ وذلك من أجل المساهمة بسهولة تطبيق الرقابة، وتبسيط تفاصيل تقارير الرقابة الإدارية.

الملاحظات الشخصيّة: هي متابعة المديرين للعمل بشكل شخصيّ، والتأكد من نوعيته، وطريقة تحقيقه، وتُعدّ الملاحظات الشخصيّة من أساليب الرقابة التي تنقل فكرة حقيقيّة عن الأداء.

التقارير: وهي أسلوب رقابة مهم جداً، حيث تُطبق بطريقتين الأولى مكتوبة، مثل التقارير الرقميّة، وتقارير الأشكال البيانيّة، أمّا الطريقة الثانية فهي شفويّة، تعتمد على نقل التقرير باستخدام الكلام المحكي.

الموازنات التقديريّة: هي من الأدوات المستخدمة في وظيفة التخطيط، كما تُشكّل إحدى وسائل الرقابة المهمة، وتستخدم للمقارنة بين المُخططات الفعليّة، والإجراءات المطبقة واقعياً.

نُظم المعلومات: هي الوسيلة التي توفر البيانات المناسبة للإدارة ضمن أيّ نشاط أو مجال تريد اختباره والتأكد من مدى صحته.

تعزيز الاستجابات المناسبة من قبل مؤسسات القطاع العام لنصائح هيئات الرقابة

لتسهيل التعلم التنظيمي وإثبات مساءلة مؤسسات القطاع العام، هناك حاجة إلى استجابات مناسبة لعقوبات هيئات الرقابة، والأحكام، والمشورة الرسمية. وعلاوة على ذلك، فإن ترتيبات الحكم الرشيد تزيد من احتمالات التنفيذ الناجح لتوصيات ونصائح هيئات الرقابة. عند إنشاء نظام التتبع والمراقبة، من الضروري أن تقوم المنظمات العامة بتعيين مسؤوليات واضحة، وربط نظام التتبع والمراقبة بدورة الإدارة والرقابة، وإبلاغ حالة التنفيذ بانتظام إلى الهيئات الداخلية والخارجية ذات الصلة.

يجب أن يشتمل نظام التتبع والمراقبة على عناصر أساسية مثل المشورة والجهة التي قدمتها، وتاريخ إصدارها، وتاريخ استحقاق الرد. إذا لم يتم تقديم تاريخ استجابة من قبل هيئة الرقابة ولم يتم تحديده في قانون أو لائحة ذات صلة، فيجب على مؤسسات القطاع العام تحديد وقت معقول تستجيب فيه لكل نصيحة وتوصية وعقوبة تلقتها. لدعم التنفيذ، يجب على المنظمات العامة أيضًا تعيين فرد داخل المنظمة يكون مسؤولاً عن تنفيذ أو الاستجابة للمشورة، فضلاً عن إطلاع الإدارة العليا على حالة التنفيذ. يمكن للمديرين المسؤولين عن تنفيذ النصائح أو التوصيات اتخاذ تدابير مختلفة، اعتمادًا على شدة أو تعقيد النصائح أو التوصيات المذكورة. يمكن استخدام مستند لوحة معلومات إشارات المرور الذي يسلط الضوء على الأمور الأكثر أهمية أو العاجلة باللون الأحمر لتحديد الأولويات وإبرازها.

رقابة الأفراد في العمل

لمراقبة أدائهم وتقييم أعمالهم. ومن هنا تُعرف الرقابة أيضاً على أنّها قياس فعلي لأداء الأفراد وتقييم مدى التزامهم بالقرارات والتعلميات والتوجيهات بشكلٍ تفصيلي، بحسب ما هي مبرمة وموجودة في الخطة، بشرط أن تكون هذه التوجيهات ضمن معايير معينة ومعقولة، دول التقليل أو المبالغة. أمّا عن الذي يقوم بدور الرقابة، فإمّا أن تكون جهة داخلية أو خارجية، والأولى تتضمن وجود رئيس يقوم

بممارسة الرقابة على مجموعة من الأفراد، والثانية هي الخارجية، والتي يكون فيها جهات من خارج المنظمة تقوم بدور الرقابة؛ نتيجةً لاعتبارات واتجاهات قانونية ونظامية، مثل ديوان المراقبة العام على المواصفات القياسية؛ من أجل الحصول على شهادة كفاءة دولية.

كيف تكون الرقابة؟

للرقابة عدة وسائل وطرق يمكن من خلالها تحقيق أهداف هذه العملية دون ارتكاب أخطاء قد تتداخل مع عملية الإنتاج داخل المؤسسة. يمكن أن يحدث في أي مرحلة من مراحل عملية التصنيع والتفتيش ثانوي للمراقبة. كما يمكن للمدير الإداري متابعة سير العمل والتحقق من دقة العمل وسلامة الإجراءات واكتشاف الأخطاء وتحديد أسبابها وتحديد مسؤولية من يتعثر بها. ويمكن مراقبة العمليات، سلوك العمال، التقارير يسمح هذا للمراقب العام بمراقبة عمل الهيئات الإدارية، والمشكلات التي تقف في طريقها، والأشكال المختلفة للتقارير، ولكنه يتدفق دائمًا في اتجاه واحد، من الرؤساء إلى المرؤوسين. ويهدف إلى تحفيز العمال للسعي لتحسين معايير العمل والوفاء بالتزامات العمل من خلال تقييم فعاليتهم في أداء العمل أو إكماله.

إلى جانب تلك الأشكال الرقابية هناك عدة وسائل أخرى كالتحريات، والمتابعات التي تعمل على اكتشاف أسباب التعقيدات المكتبية، والانحرافات القيادية التي تتمثل في المحاباة، والاستغلال والإسراف والرشوة وغيرها، وهناك وسيلة أخرى، وهي السجلات التي تُستخدم لإخراج البيانات عن الأداء الفعلي للأعمال، والإحصاءات التي تجري لعقد مقارنات عند بحث أمر من الأمور أو عرض مشكلة من المشاكل.

الرقابة الخارجية

هيئة خارجية قوية، مبنية على أسس قوية، مكلفة بمراقبة وتقييم أداء وممارسات الحكومات مع توسع عملها وتوسيع نطاق مسؤوليتها وتفويضاتها. أصبح من الضروري وجود نظام مراقبة. نحن نلتزم بمدونات قواعد السلوك الأساسية، ومدى تطبيق معايير الشفافية والوضوح ، وأكثر من ذلك. وجود قطاعات مالية واقتصادية وقضائية مستقلة ومنظمة تنظيماً جيداً وتشريعات حديثة ودرجة عالية من الاستقلالية والقدرة على الرقابة والإشراف على الرقابة الحكومية والأمن ؛ و وجود قوانين وهيئات تنظيمية تنظمها قوانين مثل ؛ الامتثال لهذه القواعد والقوانين المعمول بها.

تعريفات الرقابة الخارجية

تتلخص تعريفات الرقابة الخارجية بما يلي:

- هي عبارة عن الرقابة التي يتمّ ممارستها من هيئات ونقابات وجهات خارجيّة منفصلة بشكل تام عن العمل الحكومي وعن الأنشطة التي تقوم بها الدولة، وتتمثّل بصورة مباشرة في المجالس التشريعيّة وهيئات الرقابة العموميّة والمراجع وهيئات التدقيق الخارجيّة.
- وهي الجهات المسؤولة بصورة مباشرة عن تطبيق معايير الالتزام والدقّة، ومحاربة الفساد والتلاعب في كافة أجهزة الدولة، حيث تسعى جاهدة لتطبيق معايير التدقيق الدولية بصورة نزيهة وشفافة، وضمن مساعدة قضاء شفاف مؤهل ومستقل للفصل في النزاعات، تحكمه قواعد وقوانين تساهم في سرعة البت في القضايا وضمان تنفيذ الأحكام.

- وتعرف بأنها جهة تراقب عمل الوزارات، وتُشرف على الأسواق المالية، والقوانين المختلفة بما في ذلك قانون تشجيع المنافسة، ومنع الاحتكار وقانون الإفلاس وغيره، وتحارب الضبابية وعدم الوضوح، والذي بدوره يضعف فرص الاستثمار في الدولة، ويجعل المستثمرين يحجمون عن الاستثمار، ويعيق الاستثمارات الأجنبيّة فيها.
- تُعرف بالهيئات المسؤولة عن تقييم وتقويم عمل جميع المؤسسات الحكوميّة، وتحقيق حالة من التوازن في الاستهلاك، وترشيد استنزاف المال العام قدر الإمكان.
- هي الجهة التي تستند بصفة عامّة على مراقبة المؤسّسات العامّة، وذلك عن طريق الإشراف من قبل البرلمان والأجسام الرقابية العامة، وفي ظل وجود منهجيّة واضحة للعمل المالي والإداري من ناحية الإفصاح والمكاشفة والشفافية وتقييم الأداء، وصولاً في النهاية إلى الإشراف على كافة أعمال الجهات الحكوميّة، ومتابعة رسم السياسات المستقبليّة.

اهمية الرقابة الادارية للحفاظ على المال العام

أكد رئيس ديوان المحاسبة اهمية الرقابة الادارية لضمان استخدام المال العام بكفاءة واقتصادية وفاعلية ومحاربة الفساد وفي ورشة عمل حول الرقابة الادارية في مبنى ديوان المحاسبة يسعى الديوان الى التركيز على الرقابة الادارية لحماية المال العام والتأكد من حسن إستغلاله.

أن هذه الورشة تأتي انطلاقا من دور ديوان المحاسبة في تقديم المشورة المالية والمحاسبية للجهات الخاضعة لرقابته حيث عقد الديوان عدة ورشات عمل خلال الأعوام الماضية وهذا العام ليستفيد من موضوعاتها المالية المتخصصة العاملين في مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية لتطوير الأداء المالي والمحاسبي.

وأوضح رئيس ديوان المحاسبة إن ديوان المحاسبة يمارس الرقابة على الأموال العامة للمحافظة عليها من الهدر والضياع وللتأكد من سلامة إنفاقها بصورة قانونية وفاعلة كونه الجهاز الرقابي المالي الاعلى في المملكة وهو يتولى مراقبة واردات الحكومة ونفقاتها وحساب الامانات والسلف والقروض والتسويات والمستودعات وفقا لضوابط حددها المشرع.

وأضاف أن الاهداف العامة من ممارسة ديوان المحاسبة للرقابة الادارية تتمثل بتطوير الاجراءات والاعمال الادارية في الدوائر الحكومية وتحسين الاداء والانتاج في تلك الدوائر والمساهمة في تحقيق الرضا الوظيفي لدى موظفي القطاع العام وتحقيق المسؤولية في العمل ودفع العاملين للعمل بجد ونشاط ومعرفة المبدعين من غيرهم.

وإن رؤية الديوان تتمثل بالتميز الرقابي المهني المستدام الهادف لتعزيز المساءلة والمحاسبة والحفاظ على المال العام من الهدر والضياع ومساعدة القطاع العام للعمل بكفاءة وفاعلية.

ناقشت هذه الورشة موضوعات تتعلق بالرقابة الادارية ودور ديوان المحاسبة في هذا النوع من الرقابة حيث سيتم مناقشة اجراءات التحقيق الاداري مع الموظفين والمعايير الرقابية المستخدمة في اداء عمل ديوان المحاسبة والمنطلقات الأساسية في عمله واهمية الرقابة الادارية ومراحلها.

وعممت التوصيات التي تم التوصل اليها في نهاية ورشات العمل على مختلف الدوائر والمؤسسات العامة للاستفادة منها في المحافظة على المال العام والتعامل الأمثل في الرقابة على الجهات الخاضعة للرقابة طبقا للتشريعات المعمول بها في المملكة.

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وأوضح أن هذه الورشة هي واحدة من ورشات العمل التي نظمها وينظمها الديوان خلال هذا العام لموظفي الوزارات والدوائر الحكومة والمؤسسات العامة الرسمية حيث درج سنويا على تنظيم مثل هذه اللقاءات التي تهدف بشكل اساسي إلى مناقشة حالات عملية متضمنة الاخطاء المالية والادارية لتلافيها واساليب تصويبها وتفعيل الشراكة بين ديوان المحاسبة واجهزة الدولة المختلفة لتعزيز مبدأ المساءلة والشفافية والمحافظة على المال العام وتجفيف منابع الفساد بشتى اشكاله.

الرقابة في الانظمة الديمقراطية

تتصف الرقابة في الانظمة الديمقراطية بمواصفات معاكسة لمثيلاتها في الانظمة الشمولية والاستبدادية فهي متعددة ومنفصلة تبعاً لفصل السلطات وتآزر السلطات فيما بينها لتحقيق الصالح العام كما ان لها اطرها العامة البعيدة عن التدخل في تفاصيل الحياة العامة للمواطنين وحقوقهم التي يقرها الدستور والقوانين الساندة وتؤكد على الحريات العامة بما في ذلك حريةابداء الرأي والتعبير وتأسيس الاحزاب والنقابات والتجمعات الخاصة. وبغض النظر عن الأجهزة والدوائر الرقابية الحكومية فأن هناك تواجداً ملحوظاً للرقابة الشعبية الفاعلة من خلال مانتشره وسائل الاعلام من تقارير واخبار ووجهات نظر تتعلق بالخطط والمشاريع الحكومية والمدنية على حد سواء اي ان الرقابة لاتكون حكراً على السلطة الحكومية او النظام السياسي .اذ بامكان اي مواطن او جماعة او صحيفة او وسيلة اعلام ان تدلو بدلوها في مراقبة مجريات تنفيذ الخطط والمشاريع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكشف الأخطاء والانحرافات المرافقة لعمليات الاعداد والتخطيط او التنفيذ والمباشرة بما توجهه من نقد بناء يعتمد مصالح الوطن والمواطن بالدرجة الأولى بعيداً عن الولاء للنظام السياسي القائم اولهذا الطرف او ذاك .فهي رقابة شراكة بين الحاكم والمحكوم وفق أطر موضوعية تتسم بالصدق والشفافية العالية من اجل الصالح العام . كما ان حرية الوصول الى القرارات والمعلومات والبيانات المتعلقة بالخطط والمشاريع الوطنية مكفولة للجميع لكي يتم تقييمها ودراسة جدواها والبت النهائي في أمر تنفيذها ووضعها موضع التطبيق من خلال ماتمنحه الأنظمة الديمقراطية من حريات واسعة للمشاركة في صنع القرار لعموم المواطنين .ومن خلال ما تملكه الجماهير في ظل هذه الانظمة من وسائل للتعبير عن غضبها واستنكارها او تأييدها وموافقتها للقرارات والخطط والمشاريع المزمع تنفيذها على ارض الواقع بعيداً عن أية حجج اوذرائع ففي هذه الأنظمة يتحول المواطن العادي الى مراقب ومراقب في الوقت نفسه اذ يمكنه ابداء رأيه حتى لو كان متواضعاً بمجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورقابة المشاركة هذه لايهمها مصلحة النظام الحاكم بقدر مايهمها مصلحة الجماهير وتطلعاتها العامة.

الخاتمة

إن عملية الراقبة هي عكس ما يتخيله البعض لمتابعة عمليات التنفيذ التي تبحث فقط عن الأخطاء والانحرافات. بل بالأحرى، بالمعنى الحديث، طريقة لتأسيس منظمة وتنظيمها، والتي من خلالها تتحكم في مستوى أداء موظفيها وتحسنه، مما يساهم بشكل فعال في زيادة الكفاءة. إنها عملية مستمرة من بداية التخطيط إلى المراحل النهائية للتنفيذ. متأصلة في هذا التصور وتوقع ما سيحدث. في جميع العمليات لذلك، لا يمكن لعملية الرقابة أن تحقق نتائج جيدة في تقييم الأداء ما لم تكن مبنية على نظام رقابي يعتمد على إطار قانوني. مرنة وواضحة ودقيقة وتتوافق مع جميع الوظائف داخل المؤسسة، باتباع الأساليب والأدوات المتقدمة التي تعتمد على الحداثة والتكنولوجيا.

المصادر والمراجع:

دانة الوهادين، ٢٠١٦، مفهوم الرقابة، مقالة متوفرة على موقع موضوع عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://mawdoo3.com، تمت الزيارة بتاريخ: ٠٧-١١-٢٠٢٢، الساعة: ١٢:١٠ مساءاً.

رزان صلاح، ٢٠١٨، مفهوم الرقابة الخارجية، مقالة منشورة على موقع موضوع عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://mawdoo3.com، تمت الزيارة بتاريخ: ٠٧-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠٤:٢٠ صباحاً.

مصطفى البراري، ٢٠١٢، البراري يؤكد اهمية الرقابة الادارية للحفاظ على المال العام، مقالة متوفرة على موقع وكالة الأنباء الأردنية، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=2029170&lang=ar&name=archived_news، تمت الزيارة بتاريخ: ٠٧-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠٦:١٢ صباحاً.

علي دنيف حسن، ٢٠٠٦، لماذا يجب مراقبة الأداء الحكومي و ما هي الآليات؟، مقالة منشورة على موقع أخبار الديموقراطية، عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati(15)/akhbar_aldimocrati(15)/248.htm، تمت الزيارة بتاريخ: ٠٨-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠٢:٠١ صباحاً.

قانون ديوان المحاسبة، ١٩٥٢، انواع الرقابة، عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://www.audit-bureau.gov.jo، تمت الزيارة بتاريخ: ٠٨-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠٤:٢١ صباحاً.

مرح شكري، ٢٠١٦، الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس – فلسطين، متوفرة عبر الرابط التالي: https://scholar.najah.edu/sites/default/files/Marah%20Ali_0.pdf، تمت الزيارة بتاريخ: ٠٨-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠٦:٠٠ صباحاً.

عماد محمود رحاحلة. (2016). فاعلية وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعة الأردنية وسبل تفعيلها . Dirasat: Educational Sciences, 43.

عز الدين, & عمر زهير عز الدين. (2015). أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي دراسة ميدانية على الجامعات الاردنية الخاصة The Impact of Internal Control System Effectiveness on Internal Auditor Performance A Field Study on Jordanian Private Universities (Doctoral dissertation, جامعة الشرق الاوسط).

Kariuki, P., & Reddy, P. (2017). Operationalizing an effective monitoring and evaluation system for local government: Considerations for best practice. African Evaluation Journal, 5(2), 1-8.

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Abstract:

In recent years, the level of interest in the importance of oversight at work and government departments has reached in this research. The current research aims to clarify the importance of oversight in work, departments and government, and given that financial control is one of the basic elements of the administrative process, which includes: planning, organization, leadership and coordination in addition to oversight of all kinds. The importance of financial control has evolved with the development of the role of the state from the (guardian state), which aims to maintain external security, preserve internal security and resolve disputes between individuals. The inductive approach was used in the current research to enhance the theoretical framework based on previous studies of the current topic.